

مستوياتها قبل كوفيد هذا العام. ومن ناحية أخرى، من المتوقع في عام ٢٠٢١ أن يقل دخل الفرد في أكثر من ١٥٠ اقتصادا عن المستويات التي حققتها هذه الاقتصادات في عام ٢٠١٩. ومن المتوقع في السنوات القليلة القادمة حدوث تباعد بين دخل الفرد في أكثر من نصف الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وبين نظيره في الاقتصادات المتقدمة بعد أن كان يشهد تقريبا متواصلا في العقد الماضي. ويُتوقع أيضا أن يسقط قرابة ٩٠ مليون شخص في براثن الفقر المدقع خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، مما يمثل اتجاهها معاكسا للاتجاه السائد خلال العقد الماضي. ويرجع جانب من التباعد الملاحظ في هذا الصدد إلى فروق التكوين القطاعي بين البلدان. غير أنه يرجع أيضا إلى شدة الصدمة الصحية ومدى فعالية تعامل الحكومات مع الأزمة. وسيتعين اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات في عدة جهات لتجنب التباعد بين آفاق النمو والخروج من الجائحة بأقل قدر من الندوب. فعلى الجبهة الطبية، أمنت الاقتصادات المتقدمة وبعض الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية جرعات كبيرة من اللقاح وبدأت حملات تلقيح واسعة النطاق تبعث الأمل في تخفيف إجراءات الاحتواء بوتيرة أسرع وتحقيق تعاف أقوى. إلا أن العديد من البلدان النامية وذات الدخل المنخفض حققت نجاحا أقل في الحصول على اللقاحات. ونتيجة لذلك، فهي تعتمد على آلية «كوفاكس» متعددة الأطراف، التي تضمن تغطية اللقاحات بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من السكان. ولكن الجائحة لن تنتهي إلا بانتهائها في كل مكان. ولتلقح ما يكفي من سكان العالم بغية احتواء هذه الجائحة، سيتطلب الأمر تحركا عالميا لزيادة إنتاج اللقاحات، وإتاحة تمويل إضافي لآلية «كوفاكس»، وتمويل الترتيبات اللوجستية اللازمة لتلقيح المواطنين. ولم يكن للأزمة عواقب صحية فحسب، بل كانت سببا في الإطاحة بأرزاق الكثيرين. وبينما تمتلك الاقتصادات المتقدمة الحيز المالي الكافي للتوسع في تطبيق إجراءات دعم الأسر المدمرة اقتصاديا، فهناك بلدان أخرى، وخاصة تلك التي تعاني من ضيق الحيز المالي، ستكون أمامها مفاضلات صعبة. ولتجنب زيادة التباعد بين آفاق الاقتصاد، يجب على جميع البلدان أن تواصل دعم الأرزاق والحفاظ على بقاء الشركات القادرة على الاستمرار حتى تتجاوز الأزمة بصورة مؤكدة. ويمكن للعديد من البلدان زيادة إنفاقها عن طريق الاقتراض مع الحفاظ على الديون في مستويات يمكن الاستمرار في تحملها في ظل الانخفاض التاريخي لتكاليف الاقتراض التي يُتوقع أن تظل منخفضة في المستقبل المنظور. غير أن البلدان ذات الحيز المالي المحدود ينبغي أن تعطي أولوية للإنفاق على القطاع الصحي والتحويلات إلى الفقراء. ويجب على المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية أن تكفل حصول هذه البلدان على ما يكفي من التمويل الميسر والمنح لدعم الإنفاق الضروري. وينبغي



الصورة: صندوق النقد الدولي

## تجنب التباعد الكبير

الخروج من الجائحة بأقل قدر من الندوب الغائرة سيتطلب تحركا على صعيد السياسات يغطي عدة جهات

غيتا غوبينات

أدت **جائحة كوفيد-١٩** والإغلاق العام الذي فُرض على نطاق واسع في عام ٢٠٢٠ إلى أسوأ موجة انكماش يشهدها العالم في وقت السلم منذ حقبة الكساد الكبير. ففي النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حدثت انهيارات قياسية في الناتج ولم يتحقق إلا تعاف جزئي في النصف الثاني من العام مع إعادة فتح الاقتصادات تدريجيا، بدعم من الإجراءات الحاسمة على صعيد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وفي حين أن النجاح الملحوظ في التوصل إلى اللقاحات المضادة للفيروس يبعث على الأمل في التغلب على الجائحة، فإن موجات المرض الجديدة وتحور الفيروس يندران بفترة من عدم اليقين وفاق محفوفة بالمخاطر في عام ٢٠٢١. وفي عدد يناير ٢٠٢١ من مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أجرى الصندوق تعديلات بالزيادة في تنبؤاته للنمو العالمي في عام ٢٠٢١ — لكي تعكس بدء عمليات التلقيح ضد الفيروس، واستمرار الدعم الذي تقدمه السياسات في الاقتصادات الكبيرة نظاميا، وتكيف الشركات والأسر مع إجراءات التباعد الاجتماعي. ولكن هذا التوقع محفوف بعدم اليقين ويسلط الضوء على التباعد الصارخ في التوقعات بين البلدان. فمن ناحية، عادت الصين إلى مستواها المتوقع قبل الجائحة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة

وفضلاً عن ذلك، فبينما تغيّر الجائحة مشهد الأعمال، نجد التأثير الأكبر لهذا التغيير واقعا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تضم عددا يصل إلى ثلثي القوى العاملة في بعض البلدان، والممثلة بدرجة أكبر بكثير ضمن القطاعات كثيفة المخالطة الأشد تضررا من الجائحة – مثل قطاعات الترفيه والضيافة والإقامة والفنون. وبسبب استمرار ضعف الطلب في هذه القطاعات، فإن استمرار الأزمة الصحية لفترة مطولة سيعني نهاية العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن شأن إيقاف الدعم المقدم من السياسات على نحو سابق لأوانه أن يعجل من هذا المسار. ومع تقلص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد يضيع عدد كبير من الوظائف، وبعضها بشكل دائم. وهنا أيضا، فإن حثوظ موظفي هذه المشروعات العاملة في القطاعات شديدة التضرر من إجراءات التباعد الاجتماعي ستشهد تباعدا سلبيا عن حثوظ نظرائهم في القطاعات الأخرى. وينبغي تقديم ضمانات القروض، والتمويل الشبيه برأس المال، وما إلى ذلك من الإمدادات الحيوية للشركات التي تعاني من الأزمة رغم امتلاكها مقومات البقاء. ولإصلاح أسواق العمل، سيكون من الضروري دعم العمالة

## زادت البطالة بين العمالة محدودة المهارات والنساء والشباب في كثير من البلدان، مما فاقم عدم المساواة السابقة على الجائحة.

المسرحة — من خلال صرف تأمينات بطالة أكثر سخاء، والمساعدة في إعادة التدريب، وتيسير الانتقال إلى قطاعات مزدهرة. ومن شأن تيسير قواعد الأهلية المطبقة للحصول على الإعانات الاجتماعية أن يساعد العاملين الذين تحملوا الأثر الأكبر للجائحة. ولن تقتصر هذه الإجراءات على تخفيف المشقة الاقتصادية التي تعاني منها العمالة المسرحة، بل إنها ستؤدي أيضا إلى الحد من احتمالات ترك ندوب طويلة الأجل على الإيرادات والإنتاجية وارتفاع معدل الوفيات ارتباطا بفقدان الوظائف. لقد خطا العالم خطوة كبيرة نحو إنهاء أسوأ أزمة على مدار قرن كامل، من خلال إنتاج لقاحات متعددة في زمن قياسي لمكافحة فيروس كوفيد-19. وسيقتضي الأمر دفعة أكبر تتضافر فيها كل الدوائر العلمية والطبية، والحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف، حتى نتجنب تباعدا كبيرا بين البلدان في آفاقها المتوقعة. **FD**

**غيثا غوبيناث** هي كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي.

النظر أيضا في التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة (SDRs) الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وهي أداة صُممت خصيصا لمواجهة أزمة عالمية كالتالي نمر بها الآن. أما بالنسبة للبلدان الأشد تضررا – لا سيما التي دخلت الأزمة بمستويات مرتفعة من المديونية الحرجة – فقد لا يكون هناك مفر من اتخاذ إجراءات منسقة عالميا لتخفيف أعباء ديونها، وفي بعض الحالات إعادة هيكلة ديونها بشكل مباشر في ظل «الإطار المشترك» الجديد الذي اتفقت عليه بلدان مجموعة العشرين. إن الجائحة لم تسبب في أضرار اقتصادية قصيرة الأجل فحسب، بل تركت ندوبا قد تستمر لمدة طويلة من شأنها زيادة تفاقم التباعد. ويمثل إغلاق المدارس أحد بواعث القلق الرئيسية في هذا الصدد، وهو يهدد أرزاق جيل كامل من الأطفال. وكانت لهذه الاضطرابات تكلفتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بوجه خاص، حيث يتعدى عمليا تطبيق أسلوب التعلم من بُعد. وإذا ترك الأمر دون علاج، فقد يؤدي هذا التقلص في المهارات والتحصيل التعليمي إلى انعكاسات تدوم مدى الحياة — إذ يتفاقم عدم المساواة وتتسارع الفجوات الاجتماعية. ويجب على الحكومات القيام بتحريك سريع لضمان إمكانية استفادة كل الأطفال في سن المدرسة من طريقة التعلم من بعد. فعليها أن توفر كوبونات تتيح للأسر شراء أجهزة كمبيوتر وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات، وأن تضمن العودة إلى الدراسة للعدد الكبير من الطلاب المتسربين المنتمين إلى أسر فقيرة، ووضع برامج تسمح للطلاب بتعويض ما فاتهم من فرص التعلم. والتباعد لا يظهر فيما بين البلدان فحسب، بل توجد فجوات مثيرة للقلق داخل البلدان أيضا. فالملايين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الإغلاق العام انضموا إلى صفوف العاطلين لفترة طويلة، وكثيرون فقدوا الأمل في البحث عن عمل. ومما فاقم عدم المساواة السابق على الجائحة أن أعلى معدلات البطالة المسجلة في كثير من البلدان كانت مركزة في العمالة محدودة المهارات والنساء والشباب — وهي الفئات الأكثر تمثيلا في الوظائف التي يصعب أو يستحيل إخضاعها لقواعد التباعد الاجتماعي. وكثير من نفس فئات العمالة يواجهون تحولا آخر في سوق العمل تسارعت وتيرته بسبب الجائحة، وهو أتمتة العمل. فقد سارعت أماكن العمل إلى اعتماد تكنولوجيات لتخفيف المخاطر الصحية التي يتعرض لها العاملون وتعزيز الاستعداد لمواجهة الصدمات في المستقبل. وفي هذا السياق، تحل ماكينات الدفع الذاتي محل الصرافين في محال البقالة، وروبوتات الدردشة التفاعلية (chatbots) محل العاملين في مراكز خدمة العملاء. ويمكن أن تساعد هذه التغييرات التكنولوجية الاقتصاد ككل من خلال رفع الإنتاجية، وزيادة الناتج، وتحسين مستويات المعيشة — وإن كانت الأدلة متباينة إلى حد ما. غير أنه من الثابت أن العمالة محدودة المهارات هي الأسهل في الاستعاضة عنها بالآلات.